الفصل الرابع

التراثية روح الاستبداد الفكري والاجتماعي والسياسي

ـ 1 ـ

تبين فيما سبق أن التمذهب كان أولاً أداة علمية لضبط الحياة الفكرية في الدول الإسلامية منذ نشوء الخلافة العباسية، وكان ثانياً أداة سياسية تمنع ظهور قوىٰ معارضة تقوم علىٰ اجتهاد فقهي أو عقدي أو سياسي جديد، وأن الشكل الأخير اضطر إلىٰ رفض شرعية الاختلاف بإعلان إغلاق باب الاجتهاد علىٰ المذاهب الفقهية المسموح بها، والتي تجسدت في المذاهب الفقهية الأربعة في المدرسة السنية كما انتهت مع الخلافة العثمانية، والمذهب الإباضي في عمان وبعض مناطق شمال إفريقيا، والمذهب الجعفري في بلاد فارس والتي أطلق عليها دولة إيران في عام 1934م، والمذهب الزيدي في اليمن، وغيرها.

وبعد القضاء علىٰ تلك الدول الإسلامية المذهبية أواسط القرن الرابع عشر الهجري، أي بحدود النصف الأول من القرن العشرين الميلادي، بقيت المذاهب الإسلامية الفقهية والعقدية علىٰ حالها الفكري والاجتماعي، فلم يتم القضاء عليها وإن ضعف تأثيرها الفكري والسياسي علىٰ الدول الجديدة، ولكن تأثيرها الاجتماعي بقي قوياً، وبالأخص في الدول التي كانت الولاية العلمية فيها مستقلة عن الولاية السياسية المهدومة بحلول الاحتلال والاستعمار، فكان بقاء تلك المذاهب الفقهية اجتماعياً من أقوىٰ الأسباب التي حالت دون ضياع الهوية الفكرية للأمة، وحفظ البنية الاجتماعية المميزة للمسلمين ولو بصورة تراثية منحدرة من المذاهب الفقهية والمدارس العقدية.

إن بقاء التمذهب الفقهي والعقدي التراثي هو المحرك للحياة الفكرية والاجتماعية في

بلاد العرب والمسلمين طوال مدة تزيد عن عشر قرون يحتاج إلىٰ تحليل وتعليل، وبالأخص دوره السياسي في قيام دول إسلامية مستقلة عن دولة الخلافة المركزية في بغداد والأندلس ومصر وإسطنبول[1]، بل واصل التمذهب دوره كأداة أو كأحد عوامل نشوء بعض الدول العربية والإسلامية العصرية، وذلك بسبب التأثير القوي لتلك المذاهب علىٰ العلاقات الأسرية والعائلية والعشائرية التي تنتمي إلىٰ تلك المذاهب الفقهية والعقدية عندما تحول التمذهب إلىٰ دعوة سياسية.

— 2 —

أي أن المذاهب الفقهية والعقدية والسياسية التراثية كانت من القوة بحيث لم تقو الدول الاستعمارية، أو من سار علىٰ نهجها من الدول العربية والإسلامية العصرية علىٰ القضاء عليها أو معارضتها علنياً، بالرغم من تمكن تلك الدول الاستعمارية من القضاء علىٰ القوة المادية والرابطة السياسية للخلافة الإسلامية، لأن التماسك المذهبي والاجتماعي الإسلامي كان أكبر وأقوىٰ من التماسك السياسي في تكوين العقل العربي والإسلامي منذ انفصال الولاية العلمية عن الولاية السياسية[2]، وكان لهذا التمسك بالمذاهب التراثية الفقهية والعقدية وحتىٰ الصوفية دوره الفاعل في مقاومة الاستعمار، والحفاظ علىٰ الهوية العربية والإسلامية في العصر الحديث، وفي مقاومة الغزو الفكري الخارجي.

وأمام هذا التمسك بالمذاهب الفقهية والعقدية التراثية عجزت مشاريع النهضة العربية

---

(1) انظر: تاريخ الأمم والملوك للطبري، والكامل في التاريخ لابن الأثير، وتاريخ الخلفاء للسيوطي، وكتاب: الدول الإسلامية، ستانلي لين بول، مع إضافات وتصحيحات: بارتولد، وخليل أدهم، نقله من التركية إلى العربية محمد صبحي فرزات، بإشراف محمد أمين دهمان، وفيه بحث عن (181) دولة إسلامية، مكتب الدراسات الإسلامية بدمشق. ومعجم الأنساب والأسر الحاكمة في التاريخ الإسلامي، دار الرائد العربي، بيروت، بإخراج الدكتور زكي محمد حسن بك، وحسن أحمد محمود وغيرهم، 1400هـ ـ 1980م. وكتاب شرعية الاختلاف بين المسلمين، عمران سميح نزال، ص 209.

(2) للمزيد حول الموضوع انظر: المدخل العلمي والمعرفي لفهم القرآن الكريم، ص 228.

الوطنية والقومية المقلدة للنهضة الغربية من إيجاد أرضية ثقافية بديلة، فلم تنجح العلمانية بالمفهوم الغربي من دخول عقول المسلمين، ولا التأثير على فلاسفتهم ومجتهديهم، وفشلت الاشتراكية الماركسية من تثبيت قدم لها على الأرض العربية، وبقيت كل الهجمات الفكرية الغازية مجرد حركات ناشزة وغريبة عن المنطقة العربية والإسلامية، لأن انتماء المسلمين إلى المذاهب الفقهية والعقدية التاريخية كان من القوة الاجتماعية بحث يستغني عن التبعية.

— 3 —

هذه القوة الاجتماعية للتمذهب خفيت عن الذين حاولوا دراسة أسباب التخلف بالمنظور الغربي، وخفيت عن الذين حاولوا تشخيص الأمراض والإشكاليات الفكرية والاجتماعية العربية بالمنظور الماركسي الطبقي[1]، بل وخفيت عن الذين حاولوا التجديد والإصلاح بالصفة الإسلامية، وهم حركات وجمعيات وأحزاب عربية إسلامية، أي أن التمذهب لم يقف حجر عثرة أمام الحركات اليسارية والليبرالية المندثرة التي حاولت تجاوز الإسلام ودوره في النهضة الحديثة، وإنما قاوم الحركات الإسلامية المجددة أيضاً، وهي الحركات التي كانت تتحرك في ثقافتها الحزبية الدينية داخل أو خارج المذاهب الفقهية والعقدية الموروثة.

أي أن التمذهب قد لعب أدواراً فكرية واجتماعية وسياسية إيجابية في التاريخ الإسلامي، عندما كان أحد الحلول لتوحيد مواطني دولة إسلامية واحدة على قانون فقهي مشترك، وعندما كان أحد الحلول للخروج من بعض الأزمات الاجتماعية أو السياسية، ولو عن طريق إغلاق باب الاجتهاد على مذهب واحد، وكان له دور إيجابي في مقاومة الاستعمار لأنه كان الاجتهاد الأقوى على تعبئة الجماهير العربية المسلمة وتجميعها على هوية فكرية واحدة، إلّا أن التمسك بهذه المذهبية وبعد زوال الاستعمار استغل في رفض أو إعاقة مشاريع التجديد، بحجة المحافظة على المذهبية الفقهية، حتى أن بعض المسلمين يرون أن اللامذهبية أخطر بدعة تهدد الأمة الإسلامية.

---

(1) انظر: الاستراتيجية الطبقية للثورة، جورج طرابيشي، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الثانية، 1979م، ص 199.

وبذلك أصبح التمذهب سلاحاً يشهر في وجه التجديد الإسلامي نفسه، وبقي الانتماء إلىٰ المذاهب الإسلامية التاريخية بديلاً عن الانتماء إلىٰ الحركات العربية والإسلامية الإصلاحية، ويمثل صورة من الجمود المعرفي والفكري بتركيزه علىٰ القراءة المذهبية المغلقة، والبعض من المذهبيين يسفه كل فكر إسلامي جديد، كلما وجدت الحاجة إلىٰ ظهور اجتهاد جديد يعالج مشاكل العصر، أي أن التمذهب ظهر للبعض عائقاً أمام التفكير الجديد الواجب علىٰ الأمة أن تواجه به التحديات المعاصرة والأزمات المستجدة.

— 4 —

هذه الحالة تستدعي من المفكرين العرب والمسلمين دراسة ظاهرة التمذهب وحقيقتها المعرفية والعلمية والفكرية والاجتماعية والسياسية، والدور الذي يمكن الحفاظ عليه للمذاهب الفقهية والعقدية الموروثة، والدور الذي لا يجوز السماح له القيام به، حفاظاً علىٰ الإسلام أولاً، وحفاظاً علىٰ الأمة الإسلامية ومكانتها الفكرية والعلمية بين الأمم ثانياً، وحفاظاً علىٰ الإنسانية جمعاء ثالثاً، لأن الإنسانية تحتاج إلىٰ كل جهد بشري يحسن من حياتها مهما كان مصدره.

أي أن للتمذهب حالات وأدواراً إيجابية يمكنه القيام بها ويجب الحفاظ عليه للقيام بها في الحاضر والمستقبل، وله حالات وأدوار سلبية لا يجوز السماح له بها، ويجب مقاومتها في الحاضر والمستقبل، والمسلمون الأحياء هم من يقررون ذلك وليس الأموات، فما هي هذه الأدوار ؟ وكيف يمكن توظيفها؟

إن الفيصل في ذلك وفي كل عصر هو حالة الأمة في ذلك العصر، فإن كانت في حالة ضعف وتخلف، وتحتاج إلىٰ الفاعلية والتجديد، مثل الأمة العربية والإسلامية اليوم، فإن الدور المطلوب هو في تخفيف دور التمذهب إلىٰ أضيق نطاق، وتنشيط كل جهد معرفي واجتهاد علمي، ومعالجة آثار التمذهب السلبية حتىٰ لا تؤثر علىٰ النهضة والإصلاح المعرفي والعقلي والعلمي والفكري والاجتماعي والسياسي.

فإذا كان التمذهب هو التقليد المذهبي المغلق فهو منهجية معرفية غير إسلامية أولاً، وغير فاعلة معرفياً ثانياً [1]، وتحول دون تغيير أوضاع الضعف والتردي والتخلف التي تعاني منها الأمة العربية والإسلامية ثالثاً، أي إذا انحصر دوره في الأبعاد السلبية فيجب مقاومته، ونفضل أن نطلق علىٰ التمذهب السلبي اسماً خاصاً به، احتراماً للأدوار الإيجابية التي قامت بها المذاهب الإسلامية في التاريخ والحاضر، وحتىٰ لا يظلم كل مفهوم للتمذهب مهما كان نوعه، والاسم الذي نختاره ونرجو أن نوفق به هو مصطلح " التراثية "، المشتق من كلمة التراث، وقد شرح هذا المصطلح بالتفصيل في كتاب: دور التراث في بناء الحاضر وإبصار المستقبل [2].

— 5 —

وأول ما نطالب به القارىء الكريم أن يميز بين ما اصطلح علىٰ تسميته بـ "التراث العربي والإسلامي" وبين ما نطلق عليه " التراثية "، فالتراث العربي والإسلامي فيه كنوز معرفية وعلمية وقيم ومعانٍ عظيمة، والتراثية منهجية معرفية سلبية، ولذا لا بد من بيان معناها اللغوي والاصطلاحي، فكلمة التراث من المصطلحات المستعملة كثيراً في الفكر العربي والإسلامي المعاصر، وفي لسان العرب ولغتهم ينحصر معناها في الشيء الموروث عن الميت، قال ابن فارس: (وَرِثَ: الواو والراء والثاء كلمة واحدة، هي الوِرْث. والميراث أصله الواو، وهو أن يكون الشيء لقوم ثم يصير إلىٰ آخرين بنسب أو سبب)[3]، وقال الراغب: (ورث: الوِرَاثَةُ والإِرْثُ: انْتِقالُ قِنْيَةٍ إليكَ من غيرِكَ من غير عَقْد، ولا ما يجري مجرىٰ العقد، وسمي بذلك المنتقل عن الميت فيقال لِلقِنْيَةِ المَوْرُوثَةِ: مِيراثٌ وإرثٌ. وتُرَاثٌ أصْلُه وُراثٌ،

---

(1) انظر: المدخل العلمي والمعرفي لفهم القرآن الكريم، ص 231.

(2) دور التراث في بناء الحاضر وإبصار المستقبل، عمران سميح نزال، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، 1426هـ 2004م.

(3) معجم المقاييس في اللغة، لشهاب الدين أحمد بن فارس، تحقيق شهاب الدين أبو عمر، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية 1418هـ ـ 1998م، ص 1089.

فقلبت الواو ألفاً وتاء قال تعالىٰ: ﴿ وَتَأْكُلُونَ ٱلتُّرَاثَ أَكْلًا لَّمًّا ﴾ [الفجر 89/ 19][1]، وقال لسان العرب: (والتُّراثُ: ما يخلفه الرجل لورثته، والتاء فيه بدل من الواو)[2].

أي أن كلمة التراث مشتقة من الوراثة، والتراث لغة محمول علىٰ الأشياء الموروثة، والموروث لا بد أن يكون عن ميت، والعرب لا تسمي انتقال الأشياء بين الأحياء وراثة ولا تراثاً، والشروط الضرورية لاستعمال كلمة التراث في اللسان واللغة هي:

1 ـ أن يكون التراث شيئاً معلوماً غير معدوم.

2 ـ أن يكون التراث عن أموات، فالموت حد فاصل بين الورثة.

3 ـ أن يكون التراث أشياء مادية محسوسة قابلة للملكية والقنية مهما قلّت أو كثرت، سواء نقلت مشافهة أو مكتوبة، ولو كانت مثلاً يروىٰ أو صفحة أو كتاباً.

وجاء المعنىٰ الاصطلاحي في الثقافة العربية والإسلامية المعاصرة لكلمة التراث علىٰ ما ورث من علماء العرب والمسلمين من كتب ونصوص، والتراث بهذا المعنىٰ مصطلح في مجال المخطوطات ونصوصها[3]، والمخطوط "هو كل ما وصل إلينا مكتوباً، في أي مجال علم من العلوم أو فن من الفنون"[4].

ـ 6 ـ

وقد يرد السؤال عن إمكانية استعمال هذه الكلمة علىٰ ما يرثه المسلمون من كتب دينية وعلمية وثقافية ومخطوطات واجتهادات فقهية وعقدية وسياسية ولغوية وتاريخية وغيرها،

(1) مفردات ألفاظ القرآن، الراغب الأصفهاني، 863.

(2) لسان العرب، لجمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، دار الفكر ودار صادر، بيروت، الطبعة الأولى 1410هـ ـ 1990م، 2/ 201.

(3) تراثنا بين ماض وحاضر، الدكتورة عائشة عبد الرحمٰن (بنت الشاطئ)، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية، 1389هـ ـ 1970م، ص 8.

(4) مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين، الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثانية، 1422هـ ـ 2002م، ص 8.

لأنها في المعنىٰ اللغوي موروثة، وكل ما يورث من الجائز أن يطلق عليه تراثاً ولو كان أمراً معنوياً، وبالأخص أن هذا الاصطلاح لكلمة التراث ليس من ابتكار العرب والمسلمين، وإنما بما أدخلته الثقافة الأوروبية في الثقافة العربية من مصطلحات كما بين ذلك أحد المختصين فقال: (أما لفظ "التراث" فإنه من استعمال المعاصرين تحت تأثير الفكر الغربي، وكترجمة لا شعورية وغير مباشرة لكلمات مثل: Uberliefeiung Legacy, Heritage مما يدل علىٰ نهاية مرحلة وبداية أخرىٰ)[1].

ولكنه مصطلح قابل وقادر علىٰ التداول المعرفي في هذا المجال، ولذلك تختلف القراءات الفكرية في تعريفه، وقد يختلط عند بعضهم مع مصطلح التراثية الذي نسعىٰ إلىٰ توظيفه معرفياً في حل أزمة الجمود الفكري، أو الاستبداد الفكري بتعبير أصح بعد إغلاق باب الاجتهاد، فالتراثية منهجية معينة في انتقال المعرفة والعلوم من جيل إلىٰ آخر، أو هي العقل الاتصالي الذي ينقل العقل وهو بنية معان من جيل إلىٰ آخر دون تأثير من المنقول إليهم، أما التراث فهو شيء موروث، والتراثية منهجية قد تكون موروثة وقد تكون مستحدثة، لأنها محافظة وتفضل التواصل مع التراث، لأنه ماض وأفضل من الحاضر الضعيف والمتخلف في نظر أصحابها والذين يمكن وصفهم بالتراثيين.

ومن التعاريف الجامعة لكلمة التراث ما رآه مفكر عربي آخر بأن للتراث محتويات ووظائف تختلف باختلاف الأطر الاجتماعية والاتجاهات الثقافية والمراحل التاريخية الخاصة بكل مجتمع ويرىٰ أن التراث يشير إلىٰ:

ـ التراث "كسنة الآباء" أي كأخلاق وتقاليد تؤمن بها الجماعة

---

(1) الفلسفة العربية المعاصرة، بحوث المؤتمر الفلسفي العربي الثاني، الجامعة الأردنية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى 1988م، بحث الفلسفة والتراث، الدكتور حسن حنفي، ص 370، وكتاب: قضايا وحوارات النهضة العربية، دار الطليعة الجديدة، سورية، الطبعة 1/ 1998م، تحرير وتقديم محمد كامل الخطيب، ص 245. وكتاب: تراث الإسلام، جوزفت شاخت وكلفورد بوزت، ترجمة الدكتور محمد زهير السمهوري، والدكتور حسين مؤنس والدكتور إحسان صدقي العمد، عالم المعرفة الكويتية الأعداد: 233، و234.

ـ التراث كإطار من أحكام وشرائع استنبطها المجتهدون ويخضع لها جميع المكلفين "أهل السنة والجماعة" و "أهل العصمة والعدالة".

ـ التراث كمعلومات عملية تجريبية شعبية يتوارثها الأفراد في ممارسة الحرف والأعمال اليدوية.

ـ كمجموعة أدبية فكرية علمية مكتوبة خاصة بالطبقات المدنية العالمة تختلف عن التراث الشعبي الشفوي.

ـ التراث كتصورات للماضي مبررة لما تحمله الجماهير لحاضرها ومستقبلها[1].

في هذه الرؤىٰ يختلط التراث كشيء موروث لا أثر له علىٰ سلوك الأحياء الوارثين له، بالتراثية وهي منهجية معرفية في اتباع الأحياء للمعارف الموروثة كسنة آباء وأخلاق، وهذا اختلاط يمكن الفصل بينهما ولا يضطر المسلمون إليه، لأن اتباعهم للإسلام ليس اتباعاً للتراث ولا هم مضطرون إسلامياً إلىٰ الأخذ بالمنهجية التراثية، وإنما هو موقف فكري ومعرفي وعقلي، مما يفرض علىٰ الباحثين أن يميزوا ما يجوز أن يطلق عليه في الثقافة الإسلامية تراثاً وما لا يجوز، وهذا ما سنفعله بعد مناقشة تعاريف أخرىٰ للتراث.

يرىٰ مفكر آخر أن " التراث لا يمكن أن يؤول إلىٰ مجرد التراث المكتوب، بل إن التراث بمعناه العام تداول لأنماط خاصة في الحياة والوجدان والتفكير وانتقالها خلال فترة طويلة من التاريخ، والتراث المكتوب ليس فقط ذا طابع جزئي، بل هو في غالب الأحيان لا يكون شاهداً صادقاً علىٰ حياة الجماعة "[2].

وفي هذا التعريف يتداخل التراث وهو أشياء مكتوبة إلىٰ تداول لأنماط خاصة في الحياة والوجدان والتفكير وانتقالها خلال فترة طويلة من التاريخ، وكان الأفضل أن يفرق بين التراث

---

(1) التراث: محتواه وهويته ـ إيجابياته وسلبياته، الدكتور محمد أركون، بحث في كتاب: التراث وتحديات العصر في الوطن العربي، (الأصالة والمعاصرة)، ندوة فكرية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 1987م، ص 157.

(2) في التراث والتجاور، علي أمليل، المركز الثقافي العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1990م، ص 16.

وهو أشياء موروثة وتراث، وبين الأنماط في الحياة والوجدان والتفكير فتكون هي التراثية، والتراثية إن لم تفرض بالاستبداد هي اختيار من الأحياء، يتمسكون بها عاطفياً أو تقليدياً من أجل أن يشابه سلوكهم المعرفي والفكري والاجتماعي وأحياناً السياسي بالآباء والأجداد.

والتعريف الأخير الذي نقرأه عن التراث يقول: " إن أية دراسة لمفهوم التراث، ومحاولة لاستقصاء المراحل التي قطعتها مسيرته لا يمكن أن تحقق الغاية المطلوبة إذا لم تقف علىٰ الأسس التي قامت عليها حركة التدوين الأولىٰ والركائز القويمة التي اعتمدتها، والمنهجية الدقيقة التي أخذت بها، فلكل بعد من تلك الأبعاد منهج له أصوله، وطريقة لها وسائل بحثها، وقواعد أحكمت ضوابطها "[1].

وهذا تعريف جيد لأنه يركز علىٰ حركة التدوين الأولىٰ، والركائز التي اعتمدتها، والمنهجية الدقيقة التي أخذت بها، وكان يمكن أن يضيف الأهداف الفكرية والاجتماعية والسياسية التي قصدتها، فهي من أهم الأسباب التي حولت المعرفة من مجرد تراث مكتوب أو متداول إلىٰ منهجية واجبة الاتباع، وتعتبر مخالفها مبتدع.

— 7 —

هذه الفروق ضرورية بين التراث وهو مجرد أشياء موروثة، وبين المنهجية التراثية، وهي منهجية معرفية و"عقلية" وبيانية و"علمية" وأنماط في العيش وسلوك ثقافي واجتماعي وسياسي لا يسمح بالخروج عنها، ظناً من الداعين إليها أنها هي الدين الإسلامي نفسه، مما يتطلب بيان الموقف من الدين نفسه إن كان من التراث أم لا، وما إذا كان الدين نفسه يأمر بالمنهجية التراثية أم يحرمها ؟ وهل من محاذير من استعمال كلمة التراث بالمعنىٰ اللغوي أو بالمعنىٰ الاصطلاحي المعاصر علىٰ الإسلام أو علىٰ القرآن الكريم أو علىٰ السنة النبوية؟ أو علىٰ الاجتهاد الفقهي والعقدي الإسلامي أم لا ؟

---

(1) التراث العربي بين الإحياء والتواصل، الدكتور نوري حمودي القيسي، كتاب ندوة التراث وتحديات العصر في الوطن العربي، الأصالة والمعاصرة، ص 215.

نقول: إن الجواب يتوجه إلىٰ نوع الموضوع المسؤول عنه، فإن كان صادراً عن حي قيوم مثل كلام الله تعالىٰ في القرآن الكريم فلا يقال عنه تراثاً، لا بالمعنىٰ اللغوي ولا بالمعنىٰ الاصطلاحي، وكذلك البيان النبوي الثابت عن النبي عليه الصلاة والسلام، فإن ثبت أنه من الوحي البياني مثل أحكام كيفية الصلاة والحج والصيام وغيرها فهذه ليست من التراث لأنها ليست موروثة عن شخص النبي عليه الصلاة والسلام، وإنما هي وحي موحىٰ به إليه أمر بتبليغه، وأمر ببيانه كما أمر بتبليغه[1].

— 8 —

أما الاجتهاد الفقهي والعقدي والسياسي الموروث والمدون في الكتب الفقهية والكتب العقدية وكتب الأحكام السلطانية والسياسة الشرعية، فهو من التراث لأنه اجتهاد من علماء المسلمين السابقين عليهم رحمة الله تعالىٰ، اجتهدوا في فهم القرآن الكريم وفي شرح البيان النبوي الشريف، وفي تفسير النصوص العملية في الفقه، وفي تفسير النصوص الإيمانية في العقيدة، والاجتهاد أو التفسير صفة معنوية خاصة بالإنسان وهو فرد مسلم ومؤمن، أو بالعلماء وهم أولي أمر وسياسة، لا يوصف الله تبارك وتعالىٰ به، فلا يقال إن الله تعالىٰ مجتهد، ولا يوصف به النبي ﷺ إذا كان مبلغاً للوحي عن الله تعالىٰ، أو مبيناً لحكم شرعي علمي أو عملي.

فكل فعل معنوي بشري لمسلم غير النبي عليه الصلاة والسلام هو اجتهاده وجهده، وسواء جعله في كتاب أو في مقالة أو في حديث، فإن مآله إلىٰ التراث إذا مات وورث عنه، وعليه يصح إطلاق تعريف التراث علىٰ كل أنواع الاجتهاد الفقهي والعقدي والسياسي من المسلمين بعد النبي عليه الصلاة والسلام، والإسلام طلب من المسلمين أفراداً وجماعة القراءة والتدبر والتفكير والعبادة العلمية والاجتهاد، دون أن يفرض عليهم اتباع التراث، ولا الأخذ بالمنهجية التراثية، أي أخذ المعرفة والعلم من التراث.

---

(1) انظر: اجتهاد نبي الإسلام محمد بن عبد الله عليه السلام، عبد الجليل عيسى أبو النصر، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1368هـ 1949م.

بل إن القرآن الكريم لم يستعمل كلمة الاتباع للنبي عليه الصلاة والسلام إلَّا بمعنىٰ الاتباع لما أنزل الله عليه، وبين القرآن الكريم أن النبي نفسه مأمور أن يتبع ما أنزل عليه من ربه فقال في سورة الأنعام المكية: ﴿ ٱتَّبِعۡ مَآ أُوحِيَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ وَأَعۡرِضۡ عَنِ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ﴾ [6/ 106]، وقال في سورة الجاثية المكية: ﴿ ثُمَّ جَعَلۡنَٰكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٖ مِّنَ ٱلۡأَمۡرِ فَٱتَّبِعۡهَا وَلَا تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ ﴾ [45/ 18]، وأمر المؤمنين أن يتبعوا ما أنزل إليهم من ربهم فقال في سورة الأعراف:﴿ ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَۗ قَلِيلٗا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾ [الأعراف7/ 3]، وقال في سورة الزمر المكية: ﴿ وَٱتَّبِعُوٓاْ أَحۡسَنَ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُم مِّن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَكُمُ ٱلۡعَذَابُ بَغۡتَةٗ وَأَنتُمۡ لَا تَشۡعُرُونَ ﴾ [39/ 55].

فأوجب علىٰ المسلمين اتباع العلم المنزل في القرآن الكريم والأخذ بالبيان العلمي والعملي من النبي عليه الصلاة والسلام، وأمرهم بطاعة أولي الأمر الشرعيين وليس اتباعهم، وفرق معرفي وسياسي بين الاتباع والطاعة، وكلاهما غير التراث وغير التراثية أيضاً، بل ذم من يتبعون تراث الآباء بغير عقل ولا علم فقال في سورة لقمان المكية: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِي ٱللَّهِ بِغَيۡرِ عِلۡمٖ وَلَا هُدٗى وَلَا كِتَٰبٖ مُّنِيرٖ ۝ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُواْ بَلۡ نَتَّبِعُ مَا وَجَدۡنَا عَلَيۡهِ ءَابَآءَنَآۚ أَوَلَوۡ كَانَ ٱلشَّيۡطَٰنُ يَدۡعُوهُمۡ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ ﴾ [31/ 21]، وقال في سورة البقرة المدنية: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُواْ بَلۡ نَتَّبِعُ مَآ أَلۡفَيۡنَا عَلَيۡهِ ءَابَآءَنَآۚ أَوَلَوۡ كَانَ ءَابَآؤُهُمۡ لَا يَعۡقِلُونَ شَيۡـٔٗا وَلَا يَهۡتَدُونَ ﴾ [2/ 170]، فالنهي في هذه الآيات الكريمة هو عن التراثية، أي عن التمذهب السلبي.

ـ 9 ـ

إذاً التراثية غير التراث، فالتراثية ظاهرة اجتماعية سلبية تقوم في الغالب علىٰ الجهل بالمنهجية المعرفية الإنسانية التي تقوم علىٰ القراءة معرفة وإدراكاً وفهماً وعقلاً وبياناً وعلماً[1]،

(1) في معاني هذه الكلمات معرفياً انظر كتاب: فهم الإنسان، النظرية المعرفية العربية، عمران سميح نزال.

وهي التي دعا إليها القرآن الكريم ولذلك قال: ﴿أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْـًٔا﴾، فالقرآن الكريم يدعو إلىٰ التعقل والعقلانية، والتراثية تقوم علىٰ اتباع الآباء بغير علم، أي علىٰ العاطفة العائلية والعشائرية، وقد تكون نتيجة لعاطفة دينية مشوهة، مثل تناول بعض الكلمات القرآنية علىٰ غير المعاني العلمية ولا السياسية، مثل كلمات الاتباع والطاعة والاقتداء الحسن التي حث عليها الدين الإسلامي، فإذا استعملت هذه الكلمات علىٰ غير المعاني التي أرادها القرآن الكريم كان الخطأ في التفسير نفسه، وليس في المنهج القرآني المعرفي والعقلي والعلمي.

فالتراثية ظاهرة فردية سلبية وظاهرة اجتماعية سلبية، لأنها تجعل غالبية المجتمع يأخذ معارفه وعلمه من التراث الماضي فقط، عن طريق سؤال الماضي دون الحاضر، وسؤال المجتهد التاريخي الميت دون سؤال المجتهد المجدد المعاصر الحي، وتجعل من يسأل عن المسألة الفقهية أو العقدية يذهب أولاً إلىٰ كتب التفسير وأقوال المفسرين قبل أن يفكر في تفسير الآية أو الحديث بقراءته العلمية.

هذه الظاهرة أي " التراثية " كان من المفروض دراستها بعمق منذ قرون طويلة، علىٰ نحو يفسر من خلاله البنية الاجتماعية المشكِّلة للعقلية السائدة في المجتمع العربي تحديداً، دون أن تتصارع مع التمذهب الذي قام في أول نشأته بقصد تبني منهجية الاتباع للمذهب الفقهي أو العقدي أو السياسي الواحد، إما من أجل الوحدة الفكرية والاجتماعية للدولة الواحدة، أو حماية لها من التدخلات الخارجية أو المعارضة الداخلية، ولكن تحوله إلىٰ منهجية تراثية ملزمة، جعل التراثية منهجاً فكرياً واجتماعياً مستبداً في المجتمع وأفراده، فقد تحول التمذهب إلىٰ استبداد في المذهب الفقهي والمذهب العقدي والمذهب السياسي، لأنه فرض منهجية إلزامية في التعامل مع التراث، أي أنه توحش علىٰ غيره في انفراده بالاجتهاد الفقهي عن غيره من المجتهدين، وهذا هو الاستبداد بعينه، لأن الاستبداد هو الانفراد بالرأي الذي يتطلب مشاركة كما سبق بيانه في التمهيد، وحتىٰ إن لم يكن يقصد الاستبداد الفكري في أصله، ولكن تبنيه للتراثية أبعد المنهجية العقلية الحرة، ومنع الأفعال المعنوية المجددة من التفكير، وأوجد مكانها المنهجية الاتباعية التراثية.

— 10 —

فإذا كان العض علىٰ الملك بعد الخلافة الراشدة هو السبب الأول في الضعف الداخلي الذي حل بالأمة العربية والإسلامية، لأنه أدىٰ إلىٰ إغلاق باب الاجتهاد السياسي علىٰ الأسر المتغلبة، فإن التمذهب الرسمي العباسي الذي استعمل التراثية أداة علمية أو سياسية في بداية الأمر، هو السبب الثاني في الضعف الداخلي، لأنه أدىٰ في النهاية إلىٰ تكوين عقلية عربية إسلامية تراثية عاجزة عن مواصلة الحياة العلمية بقوة، وأدىٰ في النهاية إلىٰ التراجع الفكري ثم السياسي ثم العسكري، ووقعت الهزيمة الخارجية بعد الضعف الداخلي، أي أن التراثية الإلزامية هي السبب الثاني في الضعف الداخلي أولاً، والتخلف عن الآخرين ثانياً، وأوجدت العجز عن الإنجاز في الحاضر ثالثاً، وسوء التخطيط للمستقبل رابعاً.

كل ذلك بالرغم من أن التمذهب كان في بدايته ذا مفهوم إيجابي في بعض أبعاده، فقد أنتج الكثير من المنهجيات المعرفية والعقلية والبيانية والعلمية التي كان لها الأثر الأكبر في النهضة العلمية في عصر التدوين في القرن الثالث والرابع للهجرة، ولو بقي التمذهب دون رفض شرعية الاختلاف بين الاجتهادات الإسلامية لأمكن توفير قدرات هائلة من المذاهب تفوق التراث الحالي عدداً ونوعاً بأضعاف المرات، ولكن الخوف كان من الصراع الذي كان يمكن أن يحدث من تكاثر الاجتهادات الفردية والمذهبية إذا لم يحسن أولو الأمر إدارته بينهم بالشورىٰ، فإذا كان ولي الأمر مستبداً فسيغلق باب الاجتهاد الفكري أيضاً، فكانت الدعوة إلىٰ المذهبية المغلقة وهي حصر التعليم والقضاء والتوظيف علىٰ مذهب واحد هي الحل.

وهذا أدىٰ إلىٰ قمع الاجتهادات الفردية والجماعية، وتصويرها علىٰ أنها خاطئة أو ضالة أو خارجة عن الفرقة الناجية، كما أفرد أبو الحسن الأشعري (324هـ) رحمه الله في كتابه مقالات الإسلاميين آراء واجتهادت لأفراد من المسلمين دون أن يكونوا أصحاب فرق ولا دعوات حزبية أو معارضة فكرية[1]، فكان في ذلك إهمال للطاقات الفردية، وإهمال

(1) مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، أبو الحسن الأشعري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، 1389هـ ـ 1969م.

للطاقات العلمية الجماعية، وفرض على الإنسان المسلم المؤمن التخلي عن اجتهاده كرهاً أو طوعاً طالما هو لا يستطيع أن يظهر اجتهاده ومأمور أن يتبع مذهباً واحداً.

ـ 11 ـ

بذلك لم يبق أمام الفرد المسلم أو الفقيه أو العالم إلّا الانتماء إلى المذهب المسموح به إذا أراد الحضور الاجتماعي بين الناس، وإلّا فالعزلة أو التهمة أو الحرمان، فتحول التمذهب السلبي إلى استبداد فقهي ووضعت قوانين التقليد، وغلظت شروط الاجتهاد المطلق، وفتح الباب للاجتهاد المذهبي، أي الاجتهاد الفاقد للفاعلية الحقيقية، طالما أنه مقيد بنتائج معروفة لا تخالف المذهب الذي ينتمي إليه، فوجد في المجتمع انغلاق فقهي وعقدي على الكتب المذهبية التي تنتمي للمذهب الذي تتقبله السلطة الحاكمة، والتي كانت تغدق المال على علماء هذا المذهب وتمنعه عن آخرين، وهذا في النهاية أدىٰ في المجتمع المسلم إلى الركود المعنوي والاستبداد الفكري الذي يمارسه المجتمع المذهبي المستبد، والخاضع لسلطة سياسية مستبدة.

أي أن الاستبداد أول ما يبدأ به الحاكم المستبد، فإذا وجد من يوصفون بالعلماء مهنة، ولديهم الاستعداد لممارسة الاستبداد الفكري باسم التمذهب وباسم الدين أو باسم المصلحة الدينية، فإن الاستبداد يتحول إلى استبداد فكري مجتمعي، أي أن الاستبداد يتحول من الحاكم إلى العلماء إلى المجتمع، ويصبح المجتمع يمارس الاستبداد على أنه حالة مقبولة وطبيعية، وعندما يولد جيل جديد في هذا المجتمع يولدون في استبداد اجتماعي، فيتعلمون الدين وهو في حالة فكرية مستبدة، ويتعلمون العلاقات المستبدة وهي منظمة للعلاقات الاجتماعية، فيتقبلون الاستبداد الفكري طالما أن المجتمع يفرض فكره المستبد دون الشعور به، أو إمكانية الاعتراض عليه، فلا يوجد من يعترض عليه.

هذا المجتمع الاستبدادي هو مجتمع متوحش على المكان الذي يشغله وعلى الزمان الذي يعيش فيه، لأنه ينفرد برأيه وقراره ولا يسمح لغير الرأي المستبد أن يظهر، أو أن يعترض عليه حتىٰ لو كان من أبنائه المخلصين، وحتىٰ لما زال المستبد الأول تقبل المجتمع المستبد الثاني

والثالث وحتىٰ المستبد الأجنبي ولو كان محتلاً ومستعمراً، فقد ربىٰ أبناءه علىٰ الخضوع للعالم والخضوع للحاكم والخضوع لكل مستبد متجبر.

— 12 —

إن المجتمع الاستبدادي هو مجتمع ميت، طالما هو يحرم أفراده من الحرية الفكرية، وطالما هو يمنع شبابه من حرية التفكير في بناء مجتمعه الجديد الذي يختاره بقراءته وعقله وعلمه، وطالما هو يغلق علىٰ علمائه الاجتهاد الفقهي والاجتهاد العقدي والاجتهاد السياسي الذي يحقق لهم ولمجتمعهم ودولتهم صلاح الدنيا ونجاة الآخرة، وطالما هو يزجر أحزابه السرية أو العلنية من العمل الفكري والتغيير الاجتماعي والنقد السياسي بحرية.

وإذا حافظ أي مجتمع علىٰ المنهجية التراثية كوسيلة وحيدة أو متغلبة في تعليم أبنائه في أسرهم ومدارسهم وجامعاتهم ومؤسساتهم البحثية ومراكزهم الثقافية، فإنما هو يحافظ علىٰ روح الاستبداد الفكري والاجتماعي والسياسي فيه، وهو بالتالي يحافظ علىٰ ضعفه وتخلفه مهما ادعىٰ خلاف ذلك، وهو بالتالي لا ينتج إلَّا أفراداً تراثيين، يغلب عليهم العاطفة والخوف واللامبالاة تجاه كل شيء، وأخطر شيء فيها الخوف من التغيير ومن كل شيء جديد ولو كان خيراً.

إن التراثية روح الاستبداد في كل مجتمع، والخوف هو أكبر مظهر للاستبداد، والاستبداد سبب كل خوف يحل بالمجتمع أفراداً أو أحزاباً شكلية، فالخوف يسري في المجتمع الاستبدادي، ويحول دون مشاركة أفراده في الحياة الفكرية الفاعلة، ويحول دون مشاركة مؤسساته في الحياة الاجتماعية المدنية الصادقة، ويحول دون مشاركة أحزابه في الحياة السياسية الصالحة.

مثل هذا المجتمع التراثي الميت لا تعود إليه الحياة إلَّا بزوال الاستبداد الفكري قبل زوال الاستبداد الاجتماعي، وزوال الاستبداد الاجتماعي قبل زوال الاستبداد السياسي، وزوال الاستبداد السياسي قبل زوال الاستبداد الخارجي والاحتلال، فالبداية في زوال الاستبداد هي في زوال الاستبداد الفكري بين أفراد المسلمين، وهو بتجديد الفاعلية للإنسان المسلم الذي حرم من القراءة العلمية الحرة، وسجن في القراءة المذهبية المغلقة، وتجديد القراءة

الإسلامية للمسلم المؤمن الذي يضع قراءته العلمية في مكانها الصحيح تجاه مجتمعه المدني، حتىٰ يزول الاستبداد الاجتماعي الذي يمارس التراثية علىٰ أنها تدين أو عبادة.

— 13 —

إن ما ينبغي أن يعلم ويعلن أن المجتمع الديني الإسلامي ليس مجتمعاً مستبداً بالضرورة، "وهذا القرآن الكريم مشحون بتعاليم إماتة الاستبداد وإحياء العدل والتساوي"[1]، وليس كل مجتمع مذهبي هو مجتمع مستبد بالضرورة، ولكن المجتمع المذهبي المغلق والمجتمع الحزبي المغلق والمجتمع الشيعي[2] هو مجتمع استبدادي حتماً، لأنه لا يسمح لغيره من المذاهب في الوجود، ولا في إبداء الرأي، ولا في عرض اجتهاده، ولا في المشاركة في الشورىٰ العلمية والشورىٰ السياسية، وهو المجتمع الذي لا يسمح لأفراده بالانفتاح علىٰ المذاهب الفقهية والعقدية والسياسية الأخرىٰ، لا وهم طلاب مدارس أساسية ولا وهم طلاب جامعات وكليات علوم إنسانية أو علمية، بل لا يسمح لهيئات التدريس والتعليم فيه بالعمل إلَّا إذا كانوا علىٰ مذهبه وفكره.

إن الخطورة في تبني الدولة لمذهب مغلق، والأخذ بالمنهجية التراثية في العصر الحديث، هو أنها تتحول إلىٰ دولة مشجعة للاستبداد، لأنها تؤيد مذهباً عقدياً أو فقهياً أو سياسياً واحداً، وتمنع المذاهب أو الأحزاب الأخرىٰ، وهذا يضطرها إلىٰ أن تتحول إلىٰ دولة أمنية تقوم علىٰ أجهزة مخابرات وتجسس علىٰ المواطنين وهم من أفراد مجتمعها، فتتحسب من كل حركة لهم أكثر من تحسبها علىٰ عدوها الخارجي، بل قد تصادق العدو الخارجي الذي يخالفها في الدين والهوية الفكرية والحضارية والمصالح، من أجل أن يساعدها علىٰ مواصلة حكمها المستبد باسم المذهب الذي تنتمي له، وضد أبناء المجتمع الذين تجمعهم معها أخوة في الدين وأخوة في الوطن، هذه الأخوة لها من الحقوق ما يفوق حقوق الرابطة المذهبية الضيقة، ولا

---

(1) طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، الكواكبي، ص 68.

(2) حول مفهوم المجتمع الشيعي انظر في هذا الكتاب فصل: التشيع السلبي مهد الاستبداد.

خلاص لمثل هذا المجتمع إلَّا بالخلاص من الاستبداد المذهبي والتخلص من التراثية، والتخلص من كل استبداد فكري.

إن زوال الاستبداد الفكري لن يتحقق إلَّا ببناء الحياة العلمية الإسلامية القويمة التي تتطلب تفعيل الإنسان أولاً، تفعيله بكل قواه المعرفية والعقلية والعلمية، بدءاً من قراءته الإنسانية الفلسفية حتىٰ يدخل باب الإسلام، ثم تفعيل الإنسان المسلم بكل قواه المعرفية والعقلية والعلمية بقراءته الإسلامية حتىٰ يدخل باب الإيمان، ثم تفعيل الإنسان المسلم المؤمن كل قواه المعرفية والعقلية والعلمية التأويلية حتىٰ يدخل المجتمع المدني، فيكون من أهل النداء المدني من الله تعالىٰ: "يا أيها الذين آمنوا"، فيكون بشخصيته المفردة فاعلاً، ويكون بقراءته المفردة متفقهاً، وبقراءته التأويلية مخططاً وعاملاً لمجتمعه المدني الجديد.

المجتمع الإسلامي الجديد هو الذي لا يوجد فيه مستبد باسم الدين، ولا يملك فيه أحد أن يفرض مذهباً واحداً سواء كان تراثياً أو معاصراً، لأنه في الحقيقة سيفرض المذهب الذي يؤمن له السلطة علىٰ الشعب، ولو كان يريد الدين حقاً لأقام الشورىٰ كما أمر الشرع وكما يفعل العقلاء من البشر، فإذا لم يكن المسلمون مهيئين ولا مؤهلين لذلك اليوم، فليكن العمل لإيجاد العلماء والمجتهدين والساسة والقادة القادرين علىٰ إقامة المجتمع الفكري الشوري، فلا يجتمع الدين الحق والاستبداد في دولة واحدة، ومن شرع للاستبداد باسم الدين فهو محرف للدين الحق، ومضل عن السنة النبوية الصادقة، وخارج عن منهج السلف في الخلافة الراشدة، فلا يوجد في الدين الإسلامي نفوذ مطلق لأحد من البشر بعد النبي عليه الصلاة والسلام، والحكومة الإسلامية العادلة هي المحكومة بالاجتهاد الإسلامي الحي، وليس بالمذاهب التراثية المغلقة.